## تعقيب على مقالة عهدة الإمام فيصل بن تركي من مصر (الأولى والثانية) من خلال المصادر والوثائق المحلية والعثمانية وعلى تعقيب تركي القداح العتيبي

اطلعت على موضوع كتبه الدكتور ناصر الجهيمي في مجلة الدارة بالعدد الرابع من السنة الثالثة والثلاثين حول خروج الإمام فيصل بن تركي من مصر، أعني خروجه الأخير إلى نجد سنة ١٢٥٩هـ. وقد رأيت أن أعلق عليه بشيء من الإيجاز؛ لأن الموضوع قد أشبع نقاشًا وجدالاً وكثر المجتهدون فيه، وخاصة فيما يتعلق بأسماء المرافقين للإمام فيصل بن تركي.

وقد اعتمد الدكتور ناصر الجهيمي في بحثه على مسوّدة كتاب "ملوك آل سعود" التي كانت معدة للطبعة الأولى، ولم يعتمد على الطبعة الأولى نفسها التي خرجت منقحة من المسوّدة التي اعتمد عليها الدكتور الجهيمي. وهذا يثير السؤال: كيف اعتمد الدكتور ناصر على مسوّدة لم تنقح للطباعة وترك الطبعة الأولى المصححة؟

وقصة تلك المسوّدة التي أصبحت كتابًا - لمن لا يعرف ملابساتها - أن الباحث الأستاذ عبدالرحمن الرويشد قد أخذ المخطوط من الأمير سعود بن هذلول ليقوم بطباعته وتوزيعه، فقامت مطابع جدة بشارع الوزير بالرياض بطباعة مسوّدة منه ليصححها الأستاذ الرويشد - وكانت مملوكة للأستاذ عثمان الحقيل ومعه شريك آخر هو الأستاذ محمد

المسيطير - ولكن تسربت من المسودة نسخ كثيرة قبل الطباعة النهائية فتداولها الناس، وخاصة من يهتمون بالتاريخ في المملكة؛ ظنًا منهم أن هذه هي الطبعة الأولى. ولما تسربت بهذا الشكل ترك الباحث الرويشد إكمال الطبعة؛ إذ لم يعد لها قيمة بعد أن تسرب من مسوّدتها أكثر من ألفي نسخة لم تنقح بعد. وأخذها المؤلف ليسوّقها ظنًا منه أنَّها صُحِّحَتْ، ثم قام أناس بطباعتها بعد نفادها بشكل خاص لندرة الكتاب؛ فجاءت الطباعة على ما جاء في المسوّدة وانتشر الكتاب هكذا، أي بشكل المسوّدة.

وكان حرياً بالدكتور الجهيمي أن يعرف هذا ويشير إليه، لا أن يعتمد على مسوّدة لم تنقح لكتاب لم يصدر، حتى لو قرأها الناس معتقدين أنها مرجع صحيح يعتد به.

وفي موضوعنا هذا نجد أخطاء مطبعية كثيرة في المسودة المشار إليها لم تنلها يد المصحح اللغوي أو مصحح الأسماء والمواقع والتواريخ، مثل قول المؤلف في المسوّدة في موضوع بحث المرافقين له "الرومة" يقصد الروقة من عتيبة، وقوله "ذوي الثبات" يقصد ذوي ثبيت، وقوله أيضًا "من بني شبيب" يقصد من ذوي ثبيت...إلخ من الأخطاء التي صححت في الطبعة الأولى الأصلية.

وقد صدرت الطبعة الأولى من الكتاب - المنقحة نوعًا ما - سنة ١٣٨٠هـ من مطابع الرياض بمقدمة من الشيخ محمد العبودي الذي كان يومها مديرًا للمعهد العلمي في بريدة.

ولعل الذي أثار كثرة الحديث عن خروج الإمام فيصل رحمه الله، هو اختلاف المؤرخين في كيفية الخروج: هل خرج من السجن بالنزول من القلعة خفية عن عيون الحراس أم بطريقة أخرى؟ وهل هناك من ساعده على الخروج أو الهروب من السجن؟ وكيف؟

يقرر ويليام جيفورد بلجريف أن خروج الإمام كان بناء على موافقة من عباس باشا والي مصر من قبل القسطنطينية، إذ يقول بلجريف - في كتابه وسط الجزيرة العربية وشرقها، الجزء الثاني، طبعة المجلس الأعلى للثقافة، ترجمة صبري محمد حسن ص٧٨ - ما نصّه: "وما أن وصل عباس باشا إلى العرش حتى خطى الخطوة الأولى في تنفيذ خططه الخاصة بالجزيرة العربية وتمثلت في إطلاق فيصل ورفاقه وتحريرهم من الأسر. ونظرًا من تخوف عباس باشا من أن يفعل هذا العمل علانية دون الحصول على إذن من القسطنطينية الذي كان يعلم أنه لن يحصل أو يجرؤ على طلبه؛ فقد لجأ إلى تنفيذ هذا العمل الأحمق عن طريق المكر والخداع بأن قلل عدد حراس القلعة وأبعدهم عنها وزوّد الأسرى بالحبال والوسائل الأخرى التي تمكنهم من الهروب. ويحصل الأسرى على الحبال والوسائل ويتسلقون جدار القلعة في إحدى الليالي المظلمة ليصلوا بعد ذلك إلى القصير".

هذا ما رواه بلجريف، الذي زار الرياض في زمن الإمام فيصل، وقد قابل الإمام وأبناءه وطلبة العلم آنذاك. وما رواه بلجريف مطابق لما رواه الثقات الذين سمعناهم ووعينا ما

قالوه حول القصة، فقد روى بجاد بن نشأ الحمراني الثبيتي قريب ابن مروي - توفي قبل سبعة وعشرين عامًا بعد أن بلغ السابعة والثمانين - قال: حدّثنا عبدالله بن محمد بن مروي عن أبيه محمد بن مروي قال: كنت أنا وخزام الهرار وسعد ندرب الخيل عند الباشا في مصر، ويوم جينا نشيل فيصل نزل علينا من المقصورة بحبال وكان معه ولد له صغير، والله يوم نزل الولد وإذا يديه من داخلها قد تمزقت من الحبل ولكن سرينا بسرعة قبل ما يدرون الحرّاس عنا.

ومثل ما سمعنا من بجاد بن نشأ، سمعنا مشافهة من عبدالله بن راشد الحمراني قريب ابن مروي وزوج حفيدته نورة بنت عبدالله بن مروي، وسمعنا من حفيدة ابن مروي نفسها حديثًا مطابقًا لما رويناه أعلاه، وهو المتواتر عند الحمران أقرباء بن مروي، وكذا عند العردة أقرباء خزام الهرار العريدي، والرواية بهذا الشكل متفق عليها بينهم.

وهذه الطريقة في الخروج هي منطق العقل؛ فليس والي مصر بغبي حتى يجعل عليه بابًا للآخرين ممن يتربصون به ويشون به عند سيد القسطنطينية القوي يومها والشديد تجاه السعوديين بعد حروبه معهم.

وهذا ما ذكره ابن بشر في تاريخه، وهو ما تواتر عند الرواة وناقلي الأخبار النجديين الذين يتحدثون عن خروج الإمام فيصل من مصر، وينقلون شفاهًا ممن عاشوا مع الإمام نفسه. ثم ما المانع في أن يحاول المجتهدون في التأويل ونفي وقوع هذه الحادثة بهذا الشكل المستفيض؟

ونعود إلى ما قاله بن مروي: "أنا وخزام الهرار وسعد"، ويقصد أن الذين جاؤوا مع الإمام فيصل بن تركي هم خزام الهرار العريدي ومحمد بن مروي الحمراني وسعد الخيل الحمراني لا غيرهم.

وفي قوله هذا رد على الأستاذ تركي القداح، حيث كتب في العدد الثالث من السنة الرابعة والثلاثين من المجلة نفسها مداخلة على الموضوع، حاول فيها أن يضيف دخيل الله المريبض معهم؛ بحجة رواية فهد المارك عن ابن عيسى في عهد الملك فيصل رحمهم الله. وهي حجة لا تقوم على دليل من منطق أو تاريخ؛ فإن الأسماء اختلطت على ابن عيسى فخلط بين اسم مروي ومريبض، ولأن ابن عيسى لم يكن ممن حضر الحادثة أو ممن يهتم بالتاريخ، إنما هي كلمة قالها تعليقًا على "حكاية". ولذلك نرى المارك حينما كتب تلك الرواية أثبتها في الهامش. لكن الأستاذ تركي حاول أن يجمع بين رواية الأمير ابن هذلول ورواية المارك فقال: "وبهذا يكونون ثلاثة".

ولعل الملحوظ أن الأستاذ تركي جعل اسم المريبض في الوسط بين الثابتين نصًا وسماعًا، وهما ابن مروي والهرار، وهذا بسبب عدم تيقنه هو أيضًا مما قال. ثم إن نص الأمير ابن هذلول نص صريح لا يحتمل أي تأويل يضيف غير "ذوي ثبيت" معهم، فهو يقول نصًا: "وجاء يصحبه نفر قليل من عتيبة من ذوي ثبيت منهم محمد بن مروي وخزام الهرار وغيرهم"، أي غيرهم من ذوي ثبيت، وهو سعْد الخيل

على الطبعة الأولى، مما يدل على أن الطبعة الثانية هي الأفضل والأوفى.

٣ - يظهر أن الأخ أبو حمرا - وهو صديق عزيز - لم يطّلع على كامل النسخة الأولى.. ولم يعِنّ له أن يقارنها بالطبعة الثانية، لأن جلّ اهتمامه كان منصرفًا إلى ما يؤيد قوله في الموضوع الذي تصدى للكتابة عنه.

٤- وفوق ذلك؛ فإن المؤلف كان حيًا يرزق عندما تمت الطبعة الأولى والطبعة الثانية، وهو وحده الذي أشرف على كلتا الطبعتين، وقد قام بالإشراف عليهما بنفسه وتولى توزيعهما في حياته، ولم توافه المنية إلا بعد ذلك !.

٥- أما علاقتي الشخصية بالكتاب - وهو ما دار الحديث عنه مع الأخ أبو حمرا - فهو أنني كلفت بالبحث عن مطبعة مناسبة؛ لتقوم بطباعة الكتاب في طبعته الثانية التي تتضمن جزأين: الأول هو الطبعة الأولى للكتاب التي طبعت في الرياض، والتي نهايتها الحديث عن وفاة الملك عبدالعزيز.. ويتضمن الجزء الثاني: الحديث عن حياة الملك سعود وما تم في عهده ثم حياة الملك فيصل وأعماله، ثم الملك خالد وما تم في عهده من أحداث. وكانت نهاية الجزء الثاني أحداث الحرم المكي عام ١٤٠٠هـ، كما تم في هذا الجزء أيضًا استدراكات ذات أهمية، استدركها المؤلف نفسه على الطبعة الأولى التي تضمنها الجزء الأول في الكتاب، وطبعت عام ١٣٨٠هـ.

وذكرت للأخ أبو حمرا: أنه كان من المفروض أن أشرف على تصحيح التجارب الطباعية فقط؛ حيث قد تم عن طريقي الاتفاق على طباعة الكتاب لكن المؤلف - رحمه الله - قام شخصيًا بالإشراف على الطباعة، وتسلم الكتاب، ثم قام بتوزيعه بمعرفته.

ولِكَون المؤلف أكثر حرصًا مني، ولم يكن هذا الأمر من شأني لم أعترض على ذلك، ولم يكن من حقي أن أعترض، وكان الحديث عن الأخطاء المطبعية أمرًا عاديًا في المطبوعات الآلية، وأشرت إلى أن الطبعة الأولى مليئة بالأخطاء، كما ينبئ عن صحة ما أقول قائمة الأوراق المليئة بالاستدراكات الملحقة في آخر الكتاب.

هذا ما أحببت إيضاحه لمعاليكم عن علاقتي بالكتاب، وما أدليت به من حديث مع الأخ أبو حمرا دون زيادة أو نقص.. والله الهادي إلى سواء السبيل.

**عبدالرحمن بن سليمان الرويشد**